

نظرية الميمات الأربعة في الاختلاط

نظرية اختلاط الجسد والثقافة

خلاصة النظرية: سميت هذه النظرية بهذه التسمية نسبة إلى أركان هذه النظرية وجميع كلماتها تبدأ بحرف الميم (مستفيد، مرجعية، معايير، مستجدات). ويقصد بالاختلاط في هذه النظرية ليس الاختلاط بمفهومه المتداول في المجتمع السعودي ولكن بمفهوم أشمل ليضم التلاقي المادي والجسدي والاتصال الثقافي والفكري؛ والحقيقة أن هذه المسألة كثيراً ما أُرقت المعنيين وحتى كثير من الناس في المجتمع السعودي، لهذا فقد سعيت إلى الإسهاب في مسألة الاختلاط بمفهومه الواسع في هذا المبحث. وقد قمت بتصنيف المجتمع إلى ستة أطياف فكرية، ومنطقة تعايش وسطية من المهم تلاقى المجتمع عندها في شأنهم العام.

د. فهد بن عبد العزيز الغفيلي

للتوثيق المرجع:

الغفيلي، فهد بن عبد العزيز، (٢٠١٣م)، نظرية الميمات الأربعة في الاختلاط: نظرية اختلاط الجسد والثقافة، (دار المجدد للنشر، الرياض).

د. فهد بن عبد العزيز الغفيلي www.hahona.com fahdghofi@yahoo.com

تعريفات:

الاختلاط لغة: خلط الشيء بالشيء، وتعني مزجه^١.

الاختلاط اصطلاحاً: التقاء أو اجتماع أو اختلاط رجلٍ بمرأةٍ من غير محارمه، أو استقطاب ثقافة أجنبية لمخالطة الثقافة الأم.

الخلوة لغة: خلوت به خلوةً وخالاً إليه، اجتمع معه في خلوة^٢.

الخلوة اصطلاحاً: اختلاء رجلٍ بامرأةٍ في غيبة عن أعين الناس وأسماعهم.

التعدي لغة: تجاوز في الشيء^٣.

التعدي اصطلاحاً: التجاوز على حقٍ معصومٍ دون مسوغٍ شرعي، سواء كان ذلك الحق مادياً أو معنوياً، وهو من أشكال البغي والظلم.

نظرية الميقات الأربع في الاختلاط: نسبة إلى أركان هذه النظرية وجميع كلماتها تبدأ بحرف الميم (مستفيد، مرجعية، معايير، مستجدات).

وقد قام المؤلف بوضع أركان أربعة لهذه النظرية على النحو التالي:

(١) مستفيد.

(٢) مرجعية.

(٣) معايير.

(٤) مستجدات.

أولاً: المستفيد: (وقد يكون المتضرر) وهو المجتمع بأسره ولكني من باب تغليب المعنى تفاعلاً أسميه مستفيداً. فكل ما يحدث في هذا المجتمع من مستجدات يعود أثرها على المجتمع وهو أصناف ومشارب وشرائح، وأطياف فكرية متعددة ولهذا يجب أن ايئنها؛ حتى تتضح مسألة

^١ ابن منظور، لسان العرب، ج٢، دار المعارف، القاهرة.

^٢ الإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مؤسسة علوم القرآن، ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م).

^٣ أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، م٤، دار الفكر، دمشق، ١٣٩٩هـ، (١٩٧٩م).

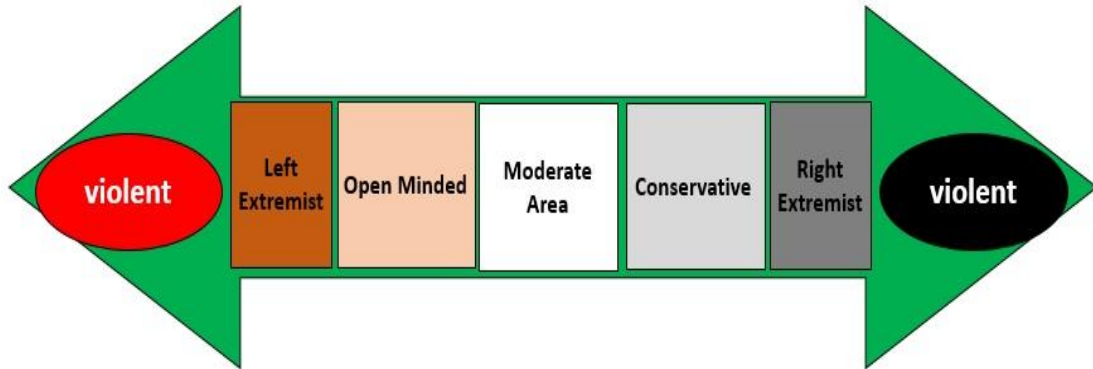
الطيف الفكري التي تمثل فئات المجتمعات وميول كل فئة منها إلى طريقة خاصة في التفكير والتعاطي مع المستجدات تحكمها الطبيعة الفكرية لكل شخص.

وقد قمت بتصنيف المجتمع إلى ستة أطياف فكرية، ومنطقة تعايش وسطية من المهم تلاقي المجتمع عندها في شأنهم العام، أما بالنسبة للمسائل الشخصية فهذه تحتاج إلى تفصيل ليس من المناسب التطرق إليه الآن. ولكن من باب الرغبة في مزيدٍ من الدقة التي تخدم هذه النظرية قمت بوضع ستة أصناف مع منطقة وسطية من المهم تعريف كافة الأطياف بها؛ من أجل التعايش وتلك الأطياف موضحة في الشكل التالي:



نموذج فهد للطيف الفكري

Fahd's Model for Human Ideology



طريقة التفكير والنظرة لمختلف المسائل ذات البعد الشرعي	الطيف الفكري
يتوقف عند أحكام الشريعة ويلتزم بما تراه الجماعة أو المذهب.	محافظ معتدل
يتوقف عند أحكام الشريعة، ويأخذ بمختلف أقول الفقهاء.	منفتح معتدل
يذهب إلى التحريم في مسائل أجمع أهل العلم على إباحتها.	مغال متشدد
يأتي أشياء رغم علمه بوجود إجماع مطلق على تحريمها.	متحرر غير مبال
يكفر من يختلف معه في بعض المسائل وقد يبيح دمه.	تكفيري عنيف
يأتي المحظورات، ويمنع من يخالفه بكافة السبل الممكنة.	منحل إقصائي
منطقة تعايش لكافة الأطياف الفكرية (منطقة الخضوع والقبول)	منطقة الوسطية
يلاحظ هنا أن طيفي الاعتدال يشملان المحافظ والمنفتح، وهما الأقرب إلى منطقة الوسطية، وكلما ابتعد الطيفان الفكريان عن تلك المنطقة زادت الهوة بينهما، فالمغالي المتشدد ضده المتحرر غير المبال، وأشد منهما في التضاد التكفيري العنيف وضده المنحل الإقصائي.	

كما تلاحظ فتلك الأطياف الفكرية المختلفة كل واحدٍ منها له طريقته في التفكير وفلسفته الخاصة، وسوف أوضح ولو بإيجاز شيئاً من ملامح كل طيف وأبرز ما يميزه عن غيره من الأطياف:

المعتدل المحافظ: ملتزم بما جاءت به شريعتنا السمحة، ويأخذ من مذهب واحدٍ فقط، مع احترامه لبقية الأقوال، إلا أنه لا يعمل بها.

المعتدل المنفتح: لا يختلف عن المحافظ إلا أنه يأخذ بكافة الأقوال وليس بالضرورة أن يتمسك بمذهبٍ بعينه، بل تجده في مسائل يأخذ بأقوالٍ أخرى، وعلى سبيل المثال لو أخذنا مسألة صفة الحجاب: فالمحافظ يراها تغطية الوجه بالكامل ولا يأخذ بغيرها، أما المنفتح فتجده يأخذ بالأقوال الأخرى التي ذهبت إلى أنه لا يلزم من الحجاب الشرعي تغطية كامل الوجه، وغيرها من الأمثلة والشواهد.

المغالي: يحرم أشياء رغم وجود إجماع على إباحتها، كمن يحرم استخدام بعض التقنيات الحديثة بحجة أنها لم تكن معروفة في عهد النبي، وهناك من يرى حرمة التعامل بالعملات النقدية بحجة وجود الصور، وهناك من يحرم التعليم النظامي للمرأة بكافة أشكاله ويحرم نساءه من الانتساب إليها وغيرها من الأشياء. {قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ} وفي هذه الآية يذهب ابن كثير . رحمه الله . إلى أنها ردُّ على من حرم شيئاً من المآكل أو المشارب أو الملابس من تلقاء نفسه من غير شرع من الله.

المجافي: فهو شخص يعشق الحرية ويمجدها ويأتي كل ما تهواه نفسه {أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ} ° فهو يعلم الحلال من الحرام ولكنه يرتكب كافة المحظورات ويتجاوز على الشريعة ويردد الشعار الأهم بالنسبة له المتمثل: "حريتي تنتهي عند حرية الآخرين" بحيث أني ما لم أتجاوز على غيري وأتعدى على حقوقه فأنا في الطريق الصحيح، أما بالنسبة للتعدي على الشريعة وارتكاب الكبائر بأشكالها فهذا من الحرية الشخصية التي لا يتحرج بعضهم من الإقدام عليها رغم إحساس البعض بالذنب حين تستيقظ الأنفس اللوامة. وفي نفس الوقت فهذا الشخص كما أنه لا يبالي حين يرتكب المحذور الشرعي فهو لا يبالي بالمصلحين ولا يعترض عليهم ويرى أن منعهم لا يتفق مع المبدأ الأهم بالنسبة له وهو عدم التعدي على حريات الآخرين. كما أنه لا يرغب بوجود أي جهة تمنع الناس من التصرف بحرية مطلقة دون حسيب ولا رقيب كهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي تمنع الناس من فعل ما يشاؤون؛ فالمبدأ يذهب إلى أن تعترض بقلبك ولسانك، أما أن تستخدم صلاحياتك الممنوحة لك بموجب النظام فهذا غير مقبول بالنسبة له خاصة مع هذا الجهاز.

٤ من الآية (٣٢) سورة الأعراف.

° الآية (٢٣) سورة الجاثية.

التكفيري العنيف: وهو شخص لم يكتف بالتشدد والغلو، بل ذهب إلى أبعد من ذلك برؤيته الضيقة وقلة العلم وعدم التفقه في الدين، والابتعاد عن العلماء بل والإنكار عليهم؛ لأنهم لم يمثلوا لأقواله التي تدور حول تكفير المعين وإخراجه من ملة الإسلام وبالتالي إراقة دمه والخروج على الولاة وحكام المسلمين وتكفيرهم، وغير ذلك كثير من أفعالهم التي لا يقرها دين ولا عرف، ولعل أكبر النماذج الواضحة للعيان لتنظيم القاعدة وما يسمى بالتنظيمات الضالة.

المجافي الإقصائي: هو شخص مشابه تماماً لما يسمى بالمتحرر، فهو لا يقف عند المسائل الشرعية، ولكنه يزيد عنه بأن يمنع غيره من الإدلاء برأيه والسعي إلى التضييق عليه وتهميشه والتصرف بطريقة توحى بأن لا وجود لصوتٍ آخر غير صوت الحرية الذي يتبناه الإقصائي المستبد برأيه، بل قد يصل الأمر ببعضهم إلى قتل المخالف والشواهد على ذلك كثيرة { وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ }^٦

منطقة الوسطية: أو ما أسميها بالمنطقة الخضراء المسلمة الجامعة لكافة الأطياف من أجل التعايش والتنازل عن شئٍ من آرائهم فيما دون الثوابت القطعية في سبيل المصلحة العامة، وهذا ليس من السهل أن يتحقق إلا إن نحن وضعنا معايير واضحة نتفق عليها تكون هي الفيصل في ترجيح رأي على آخر ليعمل به في المجتمع بأسره بحيث نتوقف عن إثارة ما يتفق أو يجمع على أنه تجاوز المعايير الخاصة بتصنيف الاختلاط { وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا }^٧ { وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ }^٨ { فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ }^٩ كما أن هذه المنطقة منطقة خضوع وقبول؛ خضوع جميع الأطياف الفكرية التي أسلفت ذكرها لكافة

^٦ الآية (٨) سورة البروج.

^٧ من الآية (١٤٣) سورة البقرة.

^٨ الآية (١٥٣) سورة الأنعام.

^٩ الآية (١١٢) سورة هود.

الأحكام المقترنة بأدلة قطعية الثبوت والدلالة، والقبول بالمخالف والتعايش معه واحترام الرأي الذي أخذ به فيما سوى تلك الأحكام والمسائل المحسومة شرعاً.

ثانياً: المرجعية: مرجعيتنا في هذا البلد هي الشريعة الإسلامية (الكتاب والسنة) { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا }^{١٠} فما ورد من أدلة قطعية الثبوت والدلالة نتوقف عندها، أما ما هو موضع خلاف ويحتاج إلى تفسير ويقبل اجتهاد وتأويلات العلماء فالأصل أن يأخذ واحدنا بالقول الذي يرتاح إليه، أما بالنسبة لما يهم الجماعة فالأولى أن نهتم بالقول الذي يخدمنا كمجتمع يتألف من ملايين البشر، ولا نأخذ بقول يعيق المجتمع ويؤثر فيه سلباً رغم وجود اجتهادات وأقوال أخرى يمكن أن تخدم المجتمع بأسره دون أن يلحق ضرراً بالبقية من المخالفين، وسوف أبين مقصودي بشكل أوضح . بحول الله . حين أطرح أمثلة ونماذج للمستجدات.

ثالثاً: المعايير: وأقصد بها الأداة التي يمكن من خلالها فحص المستجدات وكافة المسائل القديم منها والحديث بحيث يمكن من خلالها تصنيف هذا المستجد أو الحدث هل هو مفيد ونافع لنا كجماعة فن دعمه ونعين على نشره، أم إنه مباح فنترك لكل حرية فعله أو الامتناع عنه بحسب رغبته وما يتوافق مع ظروفه دون أي تجاوز منا، أم إنه ضار وفيه تعدٍ سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، ظهر التعدي في أوانه أو احتاج وقتاً ليلاحظ العامة آثاره السلبية بعد أن نبه إليها العارفون والمختصون، وسواء كان وقع التعدي على شيء مادي محسوس كالأعراض، أو وقع على أشياء معنوية ثقافية يوجب ديننا التمسك بها وتحصينها. ولهذا فمعايير الاختلاط لدي على ثلاثة أقسام أبينها فيما يلي:

^{١٠} الآية (٥٩) سورة النساء

(١) اختلاط لا يترتب عليه بغي ولا تعدي: ومنه الاختلاط المادي الجسدي في الأسواق

فالناس رجالاً ونساء يذهبون إلى تلك الأماكن والغرض واضح وهو التسوق وبحسب العرف فالأماكن العامة ليست مكاناً للبغي والتعدي وهي الخلوة غير الشرعية هنا، ولهذا أقول بأن التسوق مكان يحصل فيه الاختلاط الذي لا يمكن أن يفضي إلى خلوة وهو من المباحات التي أحلها الله ويمكن للرجال والنساء أن يتشاركوا في نفس المكان مع وضع الأنظمة التي تمنع ضعاف النفوس من التعدي، ومثل السوق بقية الأماكن المفتوحة وعلى رأسها موضعا الطواف والسعي في بيت الله المحرم.

ومن هذا النوع أيضاً الاختلاط الثقافي بين مثقفينا ونظرائهم ممن يعتقدون أدياناً أبطلها ديننا الإسلامي الحنيف فرغم ما يحملونه من فكرٍ مخالف، إلا أن احتمال حدوث التعدي الثقافي ضئيل ولا يكاد يذكر، وهو هنا تأثر المثقف المسلم ببعض الأفكار المنحرفة لدى الطرف الآخر، بل إن نسبة الفائدة من الاختلاط وإيجابياته هنا أعلى وأكبر من سلبياته بكثير؛ خاصة وأن المخالف في مثل تلك اللقاءات قد يتعرف على الدين الإسلامي الحنيف فيعتنقه، أو على الأقل توضح جمالية الدين وتصحح صورته المشوهة في نظر ذلك المخالف.

(٢) الاختلاط الذي هو مظنة التعدي: وهو اختلاط يحدث مادياً أو ثقافياً مثل الأول ولكن

الإشكال فيه أنه مظنة البغي والتعدي ومنه على سبيل المثال: الاختلاط في التعليم بحيث يدرس الذكور مع الإناث في فصلٍ أو قاعةٍ واحدة، ورغم أن هذا النوع ليس فيه تعدٍ مباشر أو خلوة مباشرة، إلا أنه بالتأكيد يفضي إلى الخلوة وبناء علاقاتٍ محرمةٍ؛ بسبب ما يعرف من طبيعة علاقة الطلاب ببعضهم خاصة في سنوات المراهقة، سواء في الصفوف المبكرة أو المتقدمة، ثم إن بقاء الطلاب من الجنسين مع بعضهم مدة تصل إلى ثماني ساعات بشكلٍ يومي وما يتخللها من أوقات فراغ كل ذلك يعطي الفسحة للخلوة وبناء العلاقات المحرمة وقد رأينا ذلك في بعض البلدان المجاورة ونتج عنها انتشار بعض أشكال الزواج غير الشرعية.

ومن أشكال هذا النوع التقاء بعض صغار السن من أبناء جلدتنا حين يلتقون مع حضارات أجنبية؛ بسبب السفر سواء للنزهة أو لأغراض الدراسة فهنا يخشى عليهم من التأثير بعد

الانبهار وذلك يؤدي إلى اندثار الثقافة الأم أو على الأقل البدء في استصغارها ومقارنتها بثقافة مادية مبهرٍ مظهرها الخارجي، دون أن يكون لدى ذلك الشباب القدرة على رؤية الحقيقة بوضوح؛ حيث لا يملك الأدوات اللازمة لذلك؛ فهو أشبه ما يكون بالطفل الذي يشده صوت النقد المعدي رغم حقارة قيمته فيزهد بالأوراق النقدية حتى لو كانت أضعافه.

(٣) اختلاطٌ في ذاته تعدٍ وتجاوز: ومنه خلوة الموظف بزميلته والمدير بسكرتيرته، والطبيب بمساعدته، والشاب بصديقته، وغيرها الكثير وهو ما حذر الشارع منه {وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ} ^{١١} وهذه الآية بالذات تحظر تماماً عمل المرأة والرجل في مكان واحدٍ وحدهما، أما إن كان المكان فيه مجموعة كبيرة من الموظفين والموظفات، فهذا ينطبق عليه ما ينطبق على الفصول الدراسية المختلطة والتي فصلتها في النوع الثاني من الاختلاط؛ لأن اللقاء الدائم المتكرر المستمر فترة طويلة بين الرجل والمرأة تزيل هيبة أحدهما عن الآخر وتكسر الحواجز كزمانة الوظيفة أو القاعة الدراسية، وتجعل أحدهما أو كليهما يسعى لتطوير تلك العلاقة وما عليك غير الرجوع إلى الدراسات الغربية وقد سمعت في إذاعة (البي بي سي) البريطانية أحد المختصين يتحدث عن دراسة أجريت عام ١٤٣٠ هـ (٢٠٠٩م) في بريطانيا تشير إلى أن ما يزيد على ٨٠% من الموظفين والموظفات أقام علاقة غير شرعية مع الجنس الآخر.

أما بالنسبة للتعدّي الثقافي فهو ما يوجّه لنا ولأطفالنا عبر بعض البرامج التلفزيونية الغربية أو الترفيهية وما تحويه بعض الألعاب الرقمية من أفكار ومشاهد محرمة فهذا بغبي واضح تجرّمه شريعتنا الحقّة ويتفق معها كل منصف لنفسه ولمن يعول، وكل محب وغيور على دينه وأبناء مجتمعه.

رابعاً: المستجدات: وهي القضايا والحوادث والمسائل الخلافية التي غالباً ما تكون محل خلاف وجدال بين بعض المحسوين على الأطياف الفكرية المختلفة، وتلك المسائل تشغل المفكرين حين يغرقون في البحث والتقصي ومحاولة إثبات صحة ما ذهبوا إليه، وتلك المستجدات أو المسائل كثيرة ومتنوعة منها ما هو مادي ومنها ما هو ثقافي ولعلي أكتفي بتناول ست

^{١١} من الآية (٥٣) سورة الأحزاب

مستجدات أو قضايا أو مسائل، وثلاث مسائل من كل نوع توضح فكرة نظرية الاختلاط
موضوع البحث:

١) عمل المرأة بائعة (كاشيرة): يجب هنا أن نعلم طبيعة البيئة التي ستعمل بها المرأة في تلك
المحلات، فإن كانت ستعمل في بيئة نسائية كاملة لا يوجد فيها رجل واحد، ولا تختلط
فيها المرأة بالرجال إلا أثناء عمليات البيع والمحاسبة العابرة،^{١٢} فهذه الحالة موافقة للنوع
الأول وهو الاختلاط الآمن ولا بأس به، وهنا نأتي لمسألة قبول الأشخاص لمحارمهم أن
يعملن في مثل تلك البيئة أو لا، وهذا يعتمد على الطيف الفكري نفسه وطبيعة الشخص،
ولكن من الناحية الشرعية فهذا الاختلاط ليس مظنة التعدي والخلوة غير الشرعية بل
ونسبة الأمان فيه للمرأة البائعة والمتسوقة أعلى بكثير من الأسواق الأخرى، فنكون بهذه
الحالة قد أمّنا لبعض النساء المحتاجات وظيفه ومصدر رزق آمن، وفي نفس الوقت هيأنا
بيئة تسويقية آمنة للعائلة بأكملها.

أما إن كانت بيئة العمل مختلطة ذكوراً وإناثاً فهذه ينطبق عليها النوع الثاني من الاختلاط
المفضي إلى الخلوة غير الشرعية، وما فيه من كسر الحواجز بين الجنسين، وأنا هنا أشدد
أنه بغض النظر عن مكانة الرجل في هذا المجال حتى لو كان عامل نظافة أو مديراً عاماً
له احتكاك مباشر بالجنس الآخر فهذا ما يجب أن نقف جميعاً ضده، ويجدر بمن يختلف
معي في هذه الجزئية أن يتصور عمل ابنته أو زوجته بين الرجال وما يحدث بين زملاء
العمل من علاقات وتواصل وغيرها، ثم حتى لو كان على ثقة بمحارمة وأنها لن تفعل ما
قد يساء فهمه، فإنها ربما تشاهد من يفعل ذلك وهذا يصيبها بكثيرٍ من الاضطراب وينزع
الثقة من نفسها ويجعلها تعيش بين أكثر من نار: فهي بالتأكيد لا تستطيع أن تخبر وليها

١٢ كتب الأخ الأستاذ إبراهيم المهنا، أثناء مراجعته لهذا البحث، متسائلاً: "كيف تكون بيئة نسائية كاملة، ثم يكون
فيها رجال عند البيع والمحاسبة؟" وتوضيحاً لذلك، أقول بأن بيئة محل البيع أو المتجر يجب أن تكون نسائية بالكامل؛
تحقيقاً لما أريد أن أصل إليه من أن زملاء العمل الذي يمكثون فترة طويلة يجب أن يكونوا من نفس الجنس، منعاً للاختلاط
المفضي إلى خلوة، أما دخول الرجال بقصد التبضع، فهو لقاء عابر يحدث في المتاجر الآن، ولكن بطريقة معكوسة؛
حيث تكون المرأة متبضعة والرجل محاسباً، ولا تدخل تلك الحالة في الاختلاط المفضي إلى خلوة بل هو من النوع الأول
الذي أشرت إليه.

عما يحدث؛ لأنه سيرفض عملها، ولا يمكنها إصلاح الوضع، كما أن السكوت يصيبها بالقهر والغبن على ما يحدث؛ غيرة على نساء المسلمين، ولا مفر من هذا الوضع غير الهرب من تلك البيئة، أو المشاركة، وبالطبع فهي لن تهرب؛ لأنها ربما يصعب عليها الظفر بوظيفة بديلة، أما المشاركة فإنّ تربيتها وقوة الوازع الديني لديها لن يسمحا لها بفعل ما يفضي إلى المحذور، ومن أراد التحقق من صحة ما أتحدث عنه ومن وجود مثل تلك الحالات وتكرر تلك المشاعر، فما عليه سوى الاتصال بمن يعرف، أو الذهاب إلى بعض الأماكن المختلطة أو إن سافر خارج المملكة فليسأل أحدًا من يقابله من العاملات في تلك البيئة وسوف يسمع منها ما يصيبه بالحرقة. وأنا هنا لا أتكلم من عاطفة أو ميول، ويعلم الله أن حديثي كله من أجل مصلحة المجتمع وخوفاً وحرصاً على نساء المسلمين اللاتي أحب لهن جميعاً ما أحبه لأمي وأختي وزوجتي وبنتي.

٢) السماح بقيادة المرأة للسيارة: بداية لعلنا نتخيل المرأة في سيارتها خلف المقود، وليسأل كل واحدٍ منا نفسه هل هناك اختلاط، بالطبع فالإجابة هنا محسومة، إذأ لماذا يمنع بعضنا المرأة من القيادة؟ والاعتراضات كثيرة ولكنها كلها تدور حول مخاوف من أن يفضي السماح بقيادة المرأة للسيارة إلى التعدي؛ ولهذا ومن باب سد الذرائع فهم ينادون بمنع المرأة من قيادة السيارة. وسوف أناقش أبرز ما قرأت وسمعت من آراء وحجج لمن يرى المنع:

أ- هناك من يقول: بأن ذلك سيتسبب بتفلتها وكثرة خروجها من دارها، وأنا أقول بأن معظم النساء خاصة العاملات يمتلكن سيارات ويخرجن مع السائقين متى شئن وهن والله الحمد على درجة عالية من الوعي وزوجتي وكثيرات من معارفي يخرجن مضطرات مع السائق، ولم يحدث ما يخل شرعاً ولا عرفاً والله الفضل والمنة.

ب- سمعت من يقول بأن قيادة المرأة للسيارة هي الخطوة الأولى نحو نزع الحجاب. ويرد عليه: بأن هذا حديث متشائم، وإلا فما الفرق بين المرأة المنتقبة وهي خلف المقود أو في المقعد الخلفي، ثم من سيطلب من المرأة خلع حجابها عندما تقود؟ ومن ذا الذي سيجبرها على ذلك؟ ثم إني وغيري ممن ذهبوا إلى بلدان

غربية كالولايات المتحدة وغيرها رأينا بعض النساء يقدن السيارات وهن متنقبات، والنظام هناك كفل لهن ذلك الحق، فلماذا نخشى في بلاد الحرمين على المرأة من أن تخلع حجابها حين تقود السيارة، وقد حاولت إيجاد رابط بين هذا وذاك فلم أستطع، وحين طلبت من بعض من طرحوا تلك الحجة، لم أسمع منه ما يقنع بعض مؤيديه، ولهذا فهذه الحجة باطلة وغير مقبولة، وقد عشنا أحلك الظروف في الحرب على الإرهاب؛ حين قام بعض أعضاء التنظيمات الضالة باستخدام ملابس نسائية بما فيها النقاب أو الغطاء الكامل، ولم نسمع ولله الحمد واحداً من شرفائنا يتحدث عن الحجاب الشرعي أو يتهمه بتسهيل أعمال تلك الفئات الضالة ويعينهم على التخفي ومحاربة الدولة والمجتمع، ثم يطالب بمحاربة الحجاب مستخدماً تلك الذرائع.

ج- هناك من يقول بأن المرأة لو قادت السيارة بنفسها، فإنها ستكون عرضة للتحرش من بعض ضعاف النفوس، ثم يبدأ بشن حربٍ على المجتمع وشبابه ويبين قلة التربية وعدم احترام بعضهم للأنظمة، مستشهداً بقصص وحوادث كثيرة. وأنا أقول بأن هذا يمكن أن يحدث ولكن في الغابة وليس في المدينة، ثم إن سن الأنظمة التي تحمي الجميع وليس المرأة وحدها، ومراقبة الطرق وكل ما يحدث بها، وضبط المخالفين، وتطبيق ما تنص عليه الأنظمة من عقوبات رادعة، كل ذلك كفيلاً بمنع أي تجاوز على المرأة أو غيرها، وربما يقول من يقرأ هذه الأسطر أن التوعية والتثقيف مطلوبان هنا. ولكن على حرصي على هذين الأمرين واهتمامي بهما ومناداتي الدائمة بتفعيلهما إلا أنني هنا لا أرى ضرورة توجب التوعية والتثقيف؛ فاحترام أعراض المسلمين وعدم التعدي عليها ليست بحاجة لمن ينبه إليها، وفي ظني أن من يقول بأنه يجهد ذلك الأمر فمكانه ليس بيننا بل يجب أن يتثقف في أحد المصحات النفسية؛ كي يستعيد عقله، ثم إن من نخشى منهم التعدي والتجاوز بحجة قلة الثقافة والحاجة إلى التوعية، هم أكثر الناس انضباطاً حين يغادرون حدود هذه البلاد وقد شاهدناهم في دبي والدوحة ولندن وباريس أكثر انضباطاً من أهل البلد أنفسهم، فلماذا نلتمس

لهم الأعداء ونطالب بإرهاق أنفسنا من أجل تأهيل أشخاص بحاجة إلى أنظمة فاعلة ومحترمة من الجميع تضبطهم وتكفي الآخرين شرورهم.

د- هناك من يقول: بأن المرأة حين تقود وحدها فإن السيارة قد تتعطل ويتسبب ذلك في تعريضها للتحرش وما شابه. وردني: في هذه الحال يجب أن نعود لمعايير الاختلاط ونسأل هل تعطل السيارة هو الأصل أم إنه طارئ قد يحدث وقد لا يحدث؟ والإجابة واضحة إذاً فقيادتها هنا ليست مظنة الاختلاط المفضي إلى خلوة غير شرعية. بل إن البدائل التي أوجدناها وهي السائق الذي ارتضى كثيراً منا ركوب بعض نساءه معه دون محرم هو بديل شرٍ فنحن استبدلنا المنهي عنه بالمباح؛ خشية الوقوع بالمنهي عنه. بمعنى أننا سمحنا بحدوث الخلوة غير الشرعية بين بعض محارمنا والسائقين، وحظرنا قيادة المرأة للسيارة خشية أن يترتب على ذلك مفسدة، فنحن هرباً من المحذور الذي لا تتعدى نسبة حدوثه ١% . بحول الله . ارتكبنا المحذور بعينه الذي يحدث لكثيرٍ منا مجبرين مع الأسف، حيث لا يوجد حلولٌ أخرى، وأنا أتحدث من واقع وتجارب عملية يومية ولست منظرًا، فقد حاولت وجربت الاستغناء عن السائق، إلا أنني أجدني مضطراً إلى النكوص إليه مرغماً ومن يعيش في مدينة كالرياض لا بد أنه يعي ما أتحدث عنه، وقد أوصلت الأهل أكثر من مرة إلى عملهم ويعلم الله أن الطريق أحياناً يستهلك ساعتين دون مبالغة وتخييل مثلها بعد الظهر فكيف يمكنك أن تعمل وأن تنتج، هذا بغض النظر عن الإعياء والتعب الذي يصيب الواحد منا، وفوقه الإحراج الذي يلاقه في عمله نتيجة خروجه.

والإشكال أن من طالب بمنع قيادة المرأة للسيارة لم أسمعها يطالب المسؤولين بإيجاد البديل، فهذه الثقافة مغيبة تماماً عن منابرنا وخطابنا الدعوي مع الأسف، ويعلم الله لو أن هناك شبكة نقل عامة كالقطارات مثلاً لكنت أول من يتنازل عن حقي في قيادة السيارة، ولكن مع الظروف الحالية التي نعيشها وعدم وجود أي محذور شرعي يعتد به فقيادة المرأة للسيارة ضرورة والمطالبة بحرماتها أراه تعدياً على حق فئة غير قليلة من المجتمع تُعرض لضغوط نفسية واجتماعية

كثيرة دون مسوغ شرعي، مع العلم أن بعض الأراذل والمطلقات من ذوات الحاجة يتعرضن لابتزاز العمالة الوافدة بطريقة لا يمكن تصورها ويعلم الله أن بعض السائقين وبحكم تسلطه وقوة نفوذه في البيت يقيم علاقات غير شرعية مع بعض النساء وقد تصل في حالات أن يكون على علاقة مع الأم وجميع البنات بمعرفة الأم المغلوبة على أمرها، هذا خلافاً لابتزازهم بأخذ الأموال الطائلة من غير وجه حق، ومن كان جاداً في بحثه حول هذه القضية فما عليه سوى زيارة أحد أقسام الشرط ليقف بنفسه على بعض الحوادث المبكية، مع العلم أن نسبة القضايا المبلغ عنها ضئيلة ولا تعكس حقيقة الأمر. والحقيقة أن الحديث حول هذا الموضوع يدمي قلب كل متجرد من أهوائه وميوله، وهذا الموضوع المهمل يحتاج منا إلى دراسة خاصة به، علماً بأن الشواهد كثيرة، ولكن المجال لا يسع لأستيفيض وكان همي بيان أحقية المرأة بقيادة السيارة من خلال المعايير التي وضعت.

٣) عمل المرأة في المستشفيات: أهم قطاعات التوظيف النسوية بعد التعليم، ومصدر أمان المرأة العاملة والمستفيدة، إلا أنه بوضعه الحالي المختلط يتراوح بين النوع الثاني من الاختلاط وهو المفضي إلى الخلوة غير الشرعية، والنوع الثالث وهو الذي في ذاته تعدٍ وخلوة غير شرعية، وقد شاهدت بنفسي مناظر غير مقبولة خاصة في المناوبات الليلية، وقد سُجلت لدى إدارات المستشفيات قضايا مخزنة ارتكب فيها المحظور الشرعي من قبل عاملين من الجنسين بمستويات وظيفية متفاوتة، والحقيقة أنني لا أعلم مكاناً الاختلاط فيه أشد خطراً من المستشفيات، والحلول يسيرة وممكنة وغير مكلفة، بل إنها مريحة لنا، فلو خصصت مستشفيات كامل طواقمها نسائي، لكان ذلك سبباً في تلافي هذا المحظور الشرعي، ثم إنه معين على توظيف أعدادٍ هائلة من نساءنا في مهن التطبيب والتمريض، مع التخلص من عمالة نسائية وافدة بعيدة كل البعد عن ثقافتنا وهويتنا، كما أن عملية الفصل هذه قد تكون سبباً في تخليصنا من التعدي الحاصل على لغتنا العربية؛ التي لا يعترف بها في كتابة التقارير ولا الوصفات الطبية، ولا أي معلومة طبية، بحجج كثيرة منها عدم قدرة الممرضات على فهم العربية.

وحين كنت أطرح هذا الرأي كان هناك من يحتج علي بأن هناك نقصاً في بعض التخصصات التي لا يجيدها إلا الرجل، وأنا هنا أقول مع وجود الحاجة لا بأس من الاستعانة بالطبيب المختص ليؤدي مهمة محددة ثم يغادر المكان وهو هنا يدخل في النوع الأول من الاختلاط الذي لا يمكن أن يفضي إلى خلوة غير شرعية؛ فالخوف من اللقاء المستمر المتكرر الذي يكسر الحواجز، أما تلك اللقاءات العابرة فهي لعملٍ محدد ولا خوف منها.

كما أن هناك من قال بأنك في طرحك هذا ستجعل الرجل يجرم من زوجته في ظرفٍ هي في أمس الحاجة إليه، فكيف تراجع المرأة المريضة دون وجود من يقف معها كزوجها أو أخيها أو أبيها. وأنا حين أنادي بالمستشفيات النسائية لا أنادي بمنع الرجال من دخولها؛ لأن حضور الرجل بصحبة زوجته إلى المستشفى واختلاطهما بالمراجعين من الجنسين، هو من اللقاء العابر وهو من جنس النوع الأول من الاختلاط غير المفضي إلى خلوة شرعية؛ ولكن لو احتاجت المرأة إلى التنويم فإنه لا يسمح بأن يكون المرافق رجلاً، بل يجب أن تكون امرأة، وإن لم يتوافر فيمكن لإدارة المستشفى تدبر الأمر من خلال التعاقد مع بعض المرافقات الموثوق بهن بمبالغ تقوم المراجعة أو ذووها بتأمينها. أما بالنسبة للرجل ففي حالات الضرورة يمكن أن ترافقه زوجته أو إحدى نسائه؛ لأن المرأة أقدر على هذه المهمة من الرجل في حال رغبة المريض المنوم ذلك، وهذه رغم أنها يمكن أن تحسب على النوع الثاني من الاختلاط بحجة وجود المرأة بين الرجال، إلا أنها حالة خاصة وظرف إنساني طارئ يمكن التجاوز عنه.

وقد يقول بعض من يقرأ هذه الأسطر: ما الفائدة من دخول الرجل إلى المستشفيات النسائية أو حتى الأسواق النسائية؟ خاصة وأن هذا سيحرم المرأة من حرمتها في فسح النقاب والعباءة. وردني عليه: بأنه يمكن للمرأة أن تتمتع بكامل حرمتها في مكتبها وفي عيادتها، ولكن حين يدخل عليها الرجل مرافقاً لمحارمه، فلن يضيرها أن تتحجب، كما أن ممرات المستشفى والأماكن العامة فيه لن تكون حكرًا على النساء بل سيكون بها قلة من الرجال المرافقين، وربما بعض الأطباء المختصين الذين دعت الحاجة للاستعانة بهم، تلك الحالة لن تعيق المرأة فنحن نرى كثيراً منهن متنقيات في مستشفياتنا وبعضهن يؤدين مهام

معقدة ولم يكن النقاب عائقاً عن العمل، وهذا الرأي الذي أطرحه توفيقى بين الاختلاط المفضي إلى خلوة وهو ما يحدث في مستشفياتنا الآن وتعاني بسببه كثيرٌ من المعنيات هناك، وبين الصورة التي يرسمها بعضنا ويحاول من خلالها الفصل التام بين الرجل ومحارمه في الأسواق والمستشفيات، وهذا مؤذٍ إلى حدٍ بعيد ولا يمكن لكثيرٍ منا التعايش معه بأي حال، وقد كان لي تجارب شخصية في مهرجان الجنادرية على سبيل المثال حين كانت تخصص أيام للنساء حيث كان الرجال يحضرون نساءهم فيدخلن وييقون هم في الخارج مكتوفي الأيدي، لا يستطيعون الذهاب إلى منازلهم ثم العودة مرة أخرى؛ فالمسافة بعيدة، كما لا يمكنهم البقاء أربع أو خمس ساعات كاملة في الخارج، ثم إننا حرمانا الأسرة من الاشتراك في متعة التنزه معاً؛ بسبب مخاوف من حدوث التعدي، وهذا يمكن القضاء عليه تماماً من خلال تفعيل الأنظمة الحالية وتطويرها والتعامل بحزم مع المستهترين.

الأنواع الثلاثة السابقة التي أوردتها كانت نماذج للاختلاط الجسدي الذي قد يفضي إلى تعدٍ وخلوة غير شرعية، ولكن الأنواع الثلاثة الأخرى التي سأذكرها متعلقة بالاختلاط الثقافي الذي قد يفضي إلى تعدٍ وبغي على ثقافتنا وهو على نفس درجة خطورة سابقه إن لم يكن أشد.

٤) **المستجدات التقنية (الفضائيات، والإنترنت):** كل تلك المستجدات تسببت في الاختلاط الثقافي، فالفضائيات والإنترنت فتحت الباب على مصراعيه لكل من أراد أن يبتث ثقافته وتقاليده إلينا؛ فنحن في زمن القوة وأدواتها المعرفة فمن يعرف أكثر ستكون الغلبة له، ومن يستطيع الوصول إلى الآخرين ويغزوهم في ديارهم ويوصل إليهم ما يريد فبالأكيد إن لم يكن لديهم المعرفة الكافية سيقعون في شباك الغزاة، دون أن يدركوا ذلك وقد يتمنع بعضهم في البداية ثم مع الوقت يستمرئ الأمر ويصير ينكر على من أنكر حاله.

والحقيقة أن خطورة الاختلاط الثقافي لا تقف عند حد ومحاربه ليست بالسهولة التي قد يظنها بعضنا فهو يحتاج إلى جهود عظيمة وأسلحة معرفية وتقنية ووسائل مواجهة متنوعة بين تحصينات دفاعية فطنة، وهجمات ثقافية حاذقة تعرف من تخاطب وكيف تخاطبه وتؤثر فيه. ولو أخذت الإنترنت كمثال لقلت بأن هذه التقنية أشبه ما تكون بالمحيط الذي

يجوي ما لا يخطر على قلب بشر، وفيه من المواد المخيفة والخطرة على ثقافتنا، وقد قامت حكومتنا الرشيدة بسن أنظمة كفتنا كثيراً من أخطارها من خلال نظام الحجب والترشيح، ولكن بقي الدور على مؤسسات المجتمع المدني وقبلها الأسرة وما يجب عليها فعله لتحسين أبنائها من هذا الطوفان، فإن كانت الدولة أجادت في حجب معظم المواقع التي تحوي مواد منافية لديننا وثقافتنا، سواء ما كان منها إباحياً أو فكرياً أو ما يدعو ويحرض على الاضطرابات السياسية، إلا أن المجتمع بمؤسساته الاجتماعية بدءاً بالأسرة، والمسجد، والمدرسة، والإعلام رغم بذلها الجيد إلا أنها تحتاج إلى المزيد، وبحكم أن الإنترنت أغلب مادته مفيدة وليس فيها بغي على ثقافتنا فإني أرى أن الدولة أحسنت حين دعمتها رغم ما فيها من إساءات.

بالنسبة للقنوات الفضائية فالدولة لم تبذل ما يكفي لتحسين المجتمع وثقافته منها، وهي وإن تمكنت من منع بث القنوات الإباحية على الأقمار العربية بموجب اتفاقيات، إلا أنها تغاضت عن قنوات تبث ما يخالف ثقافتنا وما يحظر ديننا مشاهدته، رغم قدرتها على التدخل لمنع أو على الأقل التأثير على ملاك تلك القنوات بتخفيف حدة ما يتم بثه. ولهذا فإني أقول بأن بعض القنوات على الأخص العربية قد تسببت في اختلاط ثقافي فيه بغي وتعدٍ مباشران على أعراف وتقاليد وشريعة المجتمع لم نبذل الجهود الكافية لمنعها، كما كانت كثيرٌ من الأسر مقصرة من جانبها في التعاطي مع تلك المستجدات التقنية.

٥) **السماح بفتح دور عرض سينمائية:** السينما كاداة جامدة لا لها ولا عليها ولكن من يستخدمها ويبث من خلالها هو ما يجب أن نتحقق منه، فإن كان القائمون عليها من أبناء هذه البلاد الساعين إلى نشر ثقافتها ومعالجة ما يرونه من قصور في المجتمع وفق الضوابط الشرعية بعد الأخذ بالقول الفقهي الأكثر تسامحاً مع الفن بمجمله، المبني على الدليل الشرعي الوجيه، وعند تحقيق هذا الشرط فأرى أن لا بأس عندها من السماح بدور عرض سينمائية.

أما إن كان ما سيبيث عبر تلك الوسيلة ما هو إلا امتداد لما يبث في قنوات الأفلام التي لا حصر لها ومعظمها يمجّد ويزين الثقافة الأمريكية ويصورها على أنها الوحيدة الصالحة لهذا الزمان، فأرى أن السينما في حالتها تلك غير شرعية ولا يصح السماح بفتح دور

العرض السينمائية؛ فالمجتمع السعودي المسلم لم يسلم من قنوات الأفلام الفضائية؛ حيث طاله منها سلباً ما رأينا من سلوك بعض أبناء مجتمعنا في غفلة منا، ثم يطالب بعضنا بتبني تلك الأفلام وفتح دور عرض لتشارك الناس في تمجيد الثقافة التي تريد البغي والتعدي على ثقافتنا، ومن يريد ذلك نقول له قبل أن تطالب بفتح تلك الدور عليك أن تبذل جهودك لإيجاد مادة ثرية تخدم ثقافتنا تكون كافية لملء أوقات العرض، ثم سنسبقك بالمطالبة بفتح تلك الدور لاستقطاب كل مواطن ومقيم وزائر ليشاهد ما لدينا.

ولكنني أعود مرة أخرى فأقول . بكل أسف . إن ما تحويه الأفلام التي يراد فتح دور للسينما لعرضها تشتمل على مادة ستختلط بثقافتنا وبالتأكيد أنها ستبغى عليها ولا أقل من مشاهدة بعض اللقطات الفاضحة التي لا يصح شرعاً مشاهدتها، أو سماع بعض الألفاظ المنبوذة في أعرافنا وتقاليدنا، هذا خلافاً لما تصوره تلك الأفلام من حياة راقية في كنف تلك الثقافة تغرر بكثيرٍ من أبنائنا وتسلب ألبابهم وتجعلهم ينخدعون بما يشاهدون خاصة وأن ما يبث يحكي الجوانب المشرقة من ثقافتهم المادية ويعرضها بطرق وتقنيات مذهلة لا تعكس حقيقة تلك الثقافة بل إنها تخفي كافة الجوانب الهشة بها.

٦) **ابتعاث الطلاب والطالبات للدراسة في الخارج:** الحديث حول الابتعاث مهم جداً وهو أحدث تلك المستجدات تقريباً، والدولة وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين . وفقه الله وسدده . حين أقروها كان الهدف الارتقاء بالمجتمع؛ من خلال تعليم ابنائه، والنهل مما لدى الأمم التي سبقتنا علمياً ثم العودة . بإذن الله . لإفادة المجتمع وتولي زمام أمره في مراحل لاحقة. ولكن يبقى السؤال المهم ماذا عن عملية الاختلاط تلك هل تؤثر على أبنائنا ثقافياً وينتج عنها بغي الثقافة الأخرى على ما لدى مبعثينا من ثقافة أم لا؟ ثم هناك مسألة أخرى هل يصح لنا أن نوافق الشريعة في الفصل بين الجنسين على مقاعد الدراسة في بلادنا، ثم نرسل أبنائنا وبناتنا ليدرسوا في تلك البيئات؟ بماذا يمكن أن نفسر ذلك؟! دعونا نتجاوز ذلك اضطراراً؛ بحجة أن هذه فئة قليلة رغبتنا في تعليمها وكنا مضطرين لمسايرة بيئات الآخرين التعليمية لا أن نفرض عليهم ما نراه أنسب لنا. ولنذهب إلى النقطة الثانية خاصة وأن النقطة الأولى اختلاط جسدي مدة معينة ثم يعود المبتعث أو المبتعثة ولن يكون ذلك عائقاً في تكيفه مع مجتمعه القديم، بل ربما إن بعض المبتعثين سيعرف

قيمة نظام الفصل بين الجنسين حين يعود، وربما يعين على تثقيف غيره من خلال حديثه عن تجربته الخاصة.

ولكن ماذا عن الاختلاط الثقافي الذي سيحدث وهو من النوع الثالث الخطير جداً والذي فيه بغي وتعدٍ على ثقافتنا، كيف سنتعامل معه؟ وكيف سنعالجه، وقد يُسأل وهل هناك تعدي على ثقافتنا لتطرح موضوع الابتعاث في هذا المبحث؟ والحقيقة أن هناك شواهد كثيرة على التعدي الثقافي ولكني أحتاج إلى شيءٍ من الشواهد هنا، خاصة وأن الموضوع خطير جداً، ونحن جميعاً ولاة أمر ومسؤولين وباحثين وأرباب أسر معنيون ونسعى ونريد الإصلاح، ومن هنا فسوف أعرض في الأسطر القادمة بعضاً من السلبيات المتأتية من الابتعاث من خلال ما قرأته وسمعته بنفسي، ولكي أكون منصفاً سأعرض رد المعنيين في الجهة التي تشرف على عملية الابتعاث مع وجهة نظر أخرى مؤيدة للابتعاث.

أولاً: مشكلات ومساوئ الابتعاث:

تتمحور مشكلات الابتعاث بشكلٍ عام حول عدة نقاط أبرزها:

- ١) تعرض عدد من الطلاب المبتعثين إلى حملات تنصير منظمة تستهدف عقيدتهم من أجل تنصيرهم أو التشكيك في دينهم، وذلك عبر توزيع نسخ من الإنجيل للاطلاع على ماجاء فيه، ثم يتطور الأمر إلى المناقشة والتشكيك في مسلمة الشريعة الإسلامية، أما من يتمتع فيمكن أن يغرى بالنساء أو المخدرات.
- ٢) هناك أخبار تنشر في بعض وسائل الإعلام خاصة الرقمية منها تذهب إلى أن طلابا سعوديون تنصروا في بعض البلدان التي ابتعثوا إليها ومن ذلك ما نشرته صحيفة الوفاق^{١٣} من أن وزارة التعليم العالي سبق أن تسلمت كشفاً بأسماء ٣٠ طالباً سعودياً

١٣ نشرته مجموعة من مواقع ومنتديات الإنترنت منها صحيفة الوفاق بتاريخ ١٨/٣/١٤٣١ هـ (٢٠١٠م)، من خبر كتبه المحرر / خالد سامي، من محافظة جدة، تحت عنوان: (اعتناق أكثر من ٣٠ طالباً سعودياً مبعثاً للدراسة بأمريكا "النصرانية") <http://www.alweeam.org/news-action-show-id-9021.htm> نفته وزارة التعليم العالي. يورده المؤلف هنا من باب الاستئناس فقط، ولا يبني عليه رأياً، ولكن يذهب المؤلف إلى إنه إن صح ما نشر وما يشاع عن

تنصروا في بلدان مختلفة وإن كانت وزارة التعليم العالي تنفي هذا الأمر إلا أن هناك من يطعن في تصريحات الوزارة. وهناك من المبتعثين أنفسهم من يؤيد ما ذهبت إليه وزارة التعليم العالي وينكر ذلك؛ بحجة أن المسلم لا يمكن أن يفرط بدينه. إلا أن فئة أخرى من المبتعثين تخالفهم وتؤكد ما جاء في الصحيفتين، منكرة الحجة التي رفعها المبتعثون الذين ينفون موضوع التنصر مستشهدين بحديث أن النبي ﷺ: (أتاه جبريل فقال له يا جبريل أتضيع أمي الصلاة : قال يا محمد يأتي من أمتك من يبيع دينه بعرض من الدنيا قليل . وهذا آخر زمانكم يا أمة محمد.) أما أحد المبتعثين فيقول: أقسم لكم بمن فطر السموات والأرض أن هنا في مدينتي التي أنا مبتعث فيها أنه لا يقل عن ٤ منهم أعلنوا اعتناقهم للنصرانية وما خفي كان أعظم. وآخر كتب معلقاً فيقول: إن المبتعثين كانوا بحاجة إلى توعية دينية أو معرفية تحميهم من التيارات المنحرفة؛ لأن بعضهم من الفاشلين دراسياً وللأسف أكثر تخصصاتهم التجارة والحاسوب والآداب وغيرها من التخصصات التي لا تحتاجها الأمة، منهم من قد يصل به الانحراف إلى أن يعتنق النصرانية! ويضيف: بل إن هناك من المرضى السعوديين في التشيك من أعتنق النصرانية، فالحقيقة مؤلمة جدا لنا، ولا بد من مواجهة المشكلة بشجاعة بدلا من التهرب بالنفي والتشكيك.

٣) من المشكلات كثرة الحوادث التي يرتكبها بعض طلابنا المبتعثين ومنها ما نشر في بعض مواقع ومنتديات الإنترنت^{١٤} من أن السلطات السعودية قد تسلمت في إحدى السنوات كشفاً بأسماء أربعمئة شاب سعودي لتنفيذ ما صدر بحقهم من القضاء الأمريكي داخل السجون السعودية وتتمثل جرائمهم في التحرش الجنسي ومخالفة قواعد المرور، بينما أحدهم رُجِّل بسبب اغتصاب طالبة في السكن الجامعي، ورغم التكتيم على ما حدث إلا أن موقع (عشاق الوفاق) ناشر الخبر يذكر بأنه وصل لهذه المعلومات عن طريق مصدر خاص بوزارة التعليم العالي والذي قال (فضحونا)! وكتب عبد العزيز

برنامج الابتعاث؛ ف يعني ذلك أن هذا البرنامج يدخل في قائمة الاختلاط الثقافي الذي يفضي إلى تعدٍ وتجاوز على الدين والمعتقد، ويجب على المعنيين معالجته، أو إيقاف هذا البرنامج.

^{١٤} نشرت في عددٍ من مواقع ومنتديات الإنترنت، وكما يذكر المؤلف في الحاشية السابقة من أن هذه الأخبار لا يعتد بها ولا يبني عليها رأي ما لم يتم التحقق من صدقها، ويوردها المؤلف من باب الاستئناس فقط.

العويشق: بأن طالباً في جامعة فيرلي ديكنسون Fairleigh Dickinson في ولاية نيو جيرسي، على الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، اتهم بالشروع في الاعتداء جنسياً على إحدى النساء، وحين حاولت الشرطة اعتقاله اعتدى بالضرب على أحدهم، واختطف سيارة بالقوة وهرب بها، وحين تمكنت الشرطة من اعتقاله بعد مطاردة اكتشفت أنه كان تحت تأثير المخدرات التي كان بحوزته كمية منها. كل هذه المخالفات والطالب لا يتجاوز عمره (٢١) عاماً. وبالطبع فمع هذه التهم الخطيرة حدد القاضي قيمة الكفالة مرتفعة نسبياً (٧٥٠ ألف دولار، أو ما يقارب ٢,٨ مليون ريال).

كما نشرت عدة مواقع رقمية^{١٥} خبراً جاء فيه: القت السلطات الأمريكية القبض على مبعثة سعودية إثر اصطدامها بسيارة كانت واقفة عند إشارة المرور و اتضحت التحقيقات الأولية أن السائقة كانت مخمورة و كانت تقود السيارة بسرعة جنونية. وقد كتب أحدهم معلقاً على تلك الأخبار بأنها نماذج حية لما آلت إليه العشوائية في الابتعاث. وهذا ماجعل السفارة الأمريكية وقنصلياتها بالسعودية تشدد على منح تأشيرات الدخول للطلاب المبتعثين إلا بعد تدقيق كامل ومقابلات شخصية وفق شروط قاسية جدا. كما أن هناك من أعيد إلى المملكة بسبب إصابته بأمراض ناتجة عن الممارسات الجنسية الشاذة خاصة الإيدز والعياذ بالله.

(٤) عودة بعض المبتعثين وقد انبهر بالثقافة الغربية، وتحول في توجهه من الوسطية إلى الانسلاخ الكامل عنها في أقصى اليسار، بل إن شخصاً كتب في أحد مواقع الإنترنت تعليقا قال فيه: هذه المهمة التي أرسلوا من أجلها تنوير وليبرالية وعلمنه هذا ما كان مخططاً له وما كان متوقعا، أحداث ومراهقون يرسلون لديار الكفار ماذا ننتظر.

(٥) تشويه سمعة المملكة وأهلها بسبب ما يقوم به بعض المبتعثين من تصرفات لدرجة أن أحد المبتعثين يذكر أن سمعة السعوديين هناك تأثرت كثيراً؛ بسبب تصرفات بعض المبتعثين، ويضيف بأنه حين يسأل عن جنسيته ومن أي البلاد هو، كان يحتاج إلى

^{١٥} نشر الخبر في عددٍ من مواقع ومنتديات الإنترنت منها منتديات مبعث..ملتقى الطلاب المبتعثين.

مقدمة بسيطة حول اختلاف الأشخاص وتباينهم وأنهم ليسوا سواء في تصرفاتهم وطريقة تفكيرهم كما الأصابع، ثم يفصح عن جنسيته.

ثانياً: نفي تلك الشائعات ودحضها:

في العديد من وسائل الإعلام ومنها صحيفة اليوم^{١٦} نفى وكيل وزارة التعليم العالي للابتعاث الخارجي الدكتور عبد الله الموسى تعرّض الطلاب والطالبات المبتعثين لعمليات التنصير والإلحاد في بعض الدول الغربية، وأضاف: إن ما يقال نوع من الشائعات التي لا صحة لها، ولم تسجل الوزارة أي حالة أو تصل لها معلومات رسمية وإن ما يقال نوع من التكهنات والشائعات التي لم تثبت. وقال إن هذه الشائعات تشبه تلك التي تقول إن نسبة الطلاب المخففين في الابتعاث تجاوزت ٨٠% وهذا غير صحيح، حيث إن نسب الإخفاق لم تتجاوز ٢% رغم توقعنا أن تصل إلى ١٠% مضيفاً: بأن وزارة التعليم العالي تبذل جهوداً في عمليات الإرشاد والتوجيه والمتابعة، وهذا ما حقق نجاح برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي خلال الأربع السنوات الماضية. وقال إن عدد الطلاب والطالبات المقبولين في برنامج الابتعاث تجاوز ٨٠ ألف طالب وطالبة.

ويذكر أحد مؤيدي الابتعاث والداخضين لفكرة التنصير بأن لدى رجال الدين في المملكة رغبة قوية في تعطيل برنامج الابتعاث، وذلك عائداً إلى أن أغلب مشكلات المتشددین مع السعوديين المتعلمين وخاصة السعوديين اللذين تخرجوا من جامعات أجنبية؛ فخریجو الجامعات الأمريكية غالباً لديهم وعي أعلى ولا يمكن السيطرة عليهم بسهولة كما أنهم أحياناً يدخلون في مواجهات فكرية مع المتشددین.

رأي الباحث في مسألة الابتعاث:

لم يتوافر لي تقارير كافية تبين الأمر بشكلٍ دقيق لا لبس فيه، وقد سألت بعض المعنيين وأفادوني بأن هناك ملاحظات على بعض المبتعثين، دون الخوض في التفاصيل. وكل ما أوردته هنا من قضايا وحالات نشرتها وسائل إعلامية مختلفة. ذكرتها من باب الاستئناس فقط. وإلا فهذا

^{١٦} صحيفة اليوم، عدد (١٣٣٦٦) ١/٢/١٤٣١هـ (٢٠١٠م).

المبحث ليس بغرض مناقشة جدوى الابتعاث الذي لم أوردته إلا لكونه مستجداً أو حدثاً حاولت إسقاطه على معايير نظريتي في الاختلاط لتقييمه فقط من خلال معطيات متوافرة لدي قد لا تكون كافية.

ولكن دون النظر إلى صحة ما قيل من إشكالات يتعرض لها المبتعثون في تلك البلدان أو تنفيذها من قبل بعض المعنيين، خاصة ما يتعلق بمسألة تنصر بعض الطلاب السعوديين، أرى أن من المهم عدم إغفال احتمالية انحراف بعض أولئك الطلاب خاصة في ظل ما نلاحظه من تغيرات متسارعة في العقدين الأخيرين؛ بسبب ما يتعرض له المجتمع بأسره من مواد إعلامية لا يقرها الشرع الحنيف، وعليه فإنني أرى أهمية بذل الجهود اللازمة لوضع بعض الخطوات المهمة قبل وأثناء الابتعاث خاصة ما يتعلق بأهمية عقد دورات تدريبية تعرف المبتعث بأمر دينه وتحصنه وتطلعه على أبرز قوانين البلد المبتعث إليه وكيفية التصرف وقت الأزمات. بالإضافة إلى مراقبة الطلاب وأنا شخصياً تحدثت مع بعض الطلاب المبتعثين وأفادوني بأن حال وضع بعض الطلاب لا يسر ولا توجد رقابة كافية، وقد تحدثت مع أحد المسؤولين في وزارة التعليم العالي وأفادني بوجود بعض الحالات غير المقبولة، مضيفاً: بأن مسألة الرقابة مستحلية؛ لأن الأعداد كبيرة جداً ولا يمكن تغطيتها. (أه) وهذا يجد ذاته خلل في البرنامج إذ كيف تنفق كل تلك المبالغ من أجل الدراسة وتغفل مسألة وضع بند مالي خاص بالرقابة والمتابعة. وخلاصة رأيي في الابتعاث يتمحور حول الأمور التالية:

- ١) أن الطالب المبتعث عرضة لأمر سلبية كثيرة وربما أن بعض أو حتى قلة منهم قد وقع في مخالفات قد تصل إلى الردة. لا قدر الله. ولهذا وجب علينا المتابعة والتحقق من هذا الأمر، فالإنكار لا يجدي ومن المهم معالجة الخلل من الآن قبل استفحاله.
- ٢) التأكيد على حاجة الطالب للتحصين قبل ابتعاثه من خلال تكثيف الدورات التثقيفية التي تهمه في دينه وفي فهم البلد الذي يذهب إليه، وهذا لا ينكر الجهود التوعوية المبذولة، ولكني لا أراها كافية.
- ٣) أهمية التأكيد على وزارة التعليم العالي بضرورة تكثيف الرقابة والمتابعة للطلاب المبتعثين.

٤) رغم أهمية الابتعاث وفوائده الجمّة، إلا أنه في حال صحة ما سمعنا وقرأنا من سلوكيات سلبية، ناتجة عن مخالطة حديثي سنٍ من أبنائنا قليلي علم ومعرفة وليس لديهم ما يكفي من التحصين والحماية من شرور الثقافة المهيمنة على بيئة بلد الابتعاث، فإنني أرى أن الابتعاث بوضعه الحالي يفضي إلى التعدي على ثقافتنا وما فيها من أعراف وعادات وتقاليد وتعاليم كلها محكومة بديننا الحنيف، وما كان الابتعاث من أساسه إلا للارتقاء بالمجتمع ومعه تلك الثقافة، فإن كان هذا التعلم سيكون على حساب هذه الثقافة، وهي من أعز ما نملك، فإنني أصنف الابتعاث ضمن النوع الثاني من الاختلاط الذي يجب منعه حماية للمجتمع وثقافته. إلا في حال التشديد على مسائل التوعية والرقابة وحتى تأخير سن الابتعاث ففي هذه الحال سيكون الابتعاث مقبولاً بحكم انتفاء مسألة إفضاء الابتعاث إلى تعدي على الثقافة.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ
إلى يوم الدين.

د. فهد بن عبد العزيز الغفيلي

www.hahona.com
fahdghofi@yahoo.com